



## أسئلة وحدود التسامح في الفكر الليبرالي المعاصر:

ويل كيمليكا أنموذجا

عبد الحميد الصوفي

تحت إشراف فضيلة الدكتور مراد زوين

طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - المحمدية

المغرب

### الملخص:

ينكب هذا المقال على التفكير في قضية محورية في الفكر الليبرالي المعاصر، وهي قضية التعددية الثقافية وحدود التسامح من خلال مقارنة الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا<sup>(1)</sup>؛ وهو أحد نقاد المنظومة الليبرالية من الداخل، ويهدف إلى بناء فهم مغاير للنظرية الليبرالية في التسامح عن طريق استحضار احتياجات الفئات المهمشة وحقوق الأقليات العرقية والاثنية. وقد تمسك مؤلف "المواطنة متعددة الثقافات" في قراءة مسارات النظرية الليبرالية المعاصرة بأسلوب النقد وإعادة تأويل المفاهيم التي تبلورت في سياق التقليد الليبرالي؛ من قبيل الاختلاف والتسامح والتعدد والاختلاف وغيرها من أجل تحقيق العيش المشترك.

**الكلمات المفتاحية:** الليبرالية، التسامح، التعددية الثقافية، المواطنة متعددة الثقافات، الحقوق الفردية، الحقوق الجماعية، الاختلاف.

### Abstract:

This article tackles a central issue in contemporary liberal thought, namely the issue of cultural diversity and the limits of tolerance, through the approach of the Canadian philosopher Will Kymlicka, who is one of the critics of the liberal system from within. It aims to build an alternative understanding of the liberal theory on tolerance taking into account the needs of marginalized groups and the rights of ethnic and racial minorities.

The author of "Multicultural Citizenship" reads the paths of contemporary liberal theory with a critical approach, reinterpreting concepts that have emerged in the context of the liberal tradition, such as difference, tolerance, and diversity, in order to achieve coexistence.

**Key words:** Liberalism, Tolerance, Cultural diversity, Multicultural Citizenship, Individual rights, Collective rights, Difference.



## تقديم:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما بالغا بالعدالة الثقافية في متون الفلاسفة السياسيين المعاصرين ومن أبرزهم مارثا نوسباو Martha Nussbaum، تشارلز تايلور Charles Taylor، جون رولز John Rawls وويل كيمليكا Will Kymlicka. انكب هؤلاء من منطلقات ومرجعيات مختلفة على دراسة وتحليل قضايا الجماعات الثقافية من داخل الديمقراطيات الغربية، وتولدت إثر ذلك جدالات واسعة تخص أسس الفكر الليبرالي بسبب انتشار بعض الأمراض الاجتماعية مثل: الازدراء والاحتقار، العنصرية، الصراعات الاثنوثقافية إلخ. ويعد التسامح نموذجاً في التعامل مع الصراعات الثقافية بالنسبة إلى الليبرالية، لكن مطالب بعض الأقليات الثقافية في عيون بعض الليبراليين، لا تقبل التسامح الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في حدود التسامح الليبرالي.

من البين أن مفهوم التسامح سليل الفكر الليبرالي الحديث، واقترب بالديمقراطية والتعدد ولم يولد ولادة مكتملة بل تطور واكتسب شرعية وجوده من خلال السياقات الثقافية التي استدعته لحل بعض الأزمات ولازال مفهوماً ملتبساً، أدى ببعض الأدبيات السياسية إلى التشكيك في حضوره على مستوى الواقع، ويظهر في أحيان أخرى بشكل ملتبس ويكاد يفقد دلالاته عندما يستخدمه المرء لوصف موقفه بحسبانه متسامحاً وموقف الآخرين غير متسامح. وإن شئنا وضع حدود فاصلة بين التسامح والتعصب، ازدادت حدة التشكيك في شرعية وموضوعية من يضع هذه الحدود، الأغلبية أم الأقلية؟ وبناء على أي معيار أخلاقي؟

لمعالجة مسارات التسامح وتحدياته المعاصرة في الفكر الليبرالي المعاصر، اتخذنا تصورات ويل كيمليكا مطية لدراسة وتحليل وضع الفئات والأقليات الموجودة على هامش المجتمع الأكبر، فضلاً عن مفارقات النظرية الليبرالية في تعاملها مع غير الليبراليين. ومن أجل بسط القول في هذه القضايا الشائكة من منظور فيلسوف التعددية الثقافية، ركزنا على أربع لحظات أساسية: تخص اللحظة الأولى الوقوف عند ماهية التسامح، وتقترح الثانية مفهوم جديد للتسامح يتجاوز التصور الليبرالي، وتتمحور اللحظة الثالثة حول التسامح ومبدأ حيادية الدولة، في حين تتناول اللحظة الرابعة والأخيرة مفارقات وحدود التسامح في الفكر الليبرالي المعاصر.

## 1. في التسامح

ينم التحول والانتقال من الحديث عن الحقوق الفردية إلى الحديث عن الحقوق الجماعية<sup>(2)</sup>؛ ومن الوحدة والتجانس إلى الاختلاف والتعدد حسب النزعة الجماعية<sup>(3)</sup> عن وهم الدولة الوحدية المتجانسة، فأغلب الديمقراطيات الغربية هي ديمقراطيات متعددة الأعراق والقوميات، الأمر الذي يستدعي النظر في العدالة الثقافية والرأسمال الرمزي، من منطلق أن استمتاع الفرد بخصوصيته الثقافية حق من حقوق الإنسان، وكل انتهاك لهذا الحق هو انتهاك لكرامة الشخص الأخلاقي ومبدأ الحق في المساواة والاستقلالية الذاتية. لذلك، لا ينبغي للدول الليبرالية من منظور كيمليكا "أن تدعم فقط المجموعة المألوفة من الحقوق المدنية والسياسية الفردية التي تحظى بالحماية في جميع الديمقراطيات، ولكن يجب عليها أيضاً أن تتبنى حقوقاً وسياسات مختلفة خاصة بالمجموعات تهدف إلى الاعتراف بالهويات والاحتياجات العرقية الثقافية المميزة واستيعابها"<sup>(4)</sup>.

بات من الجلي أنه لم يعد من الممكن التعامل مع حقوق المجموعات الثقافية انطلاقاً من السياسات التقديرية والحلول المؤقتة، بل تبين من الضروري "تطوير نظرية لحقوق الأقليات تدرس بوضوح كيفية ارتباط الممارسات الحالية بمبادئ الديمقراطية الليبرالية"<sup>(5)</sup>، فضلاً عن تقييم شرعية مطالب مختلف أنواع الأقليات وإلى أي حد يمكن التسامح معها، ضمن إطار ديمقراطي ليبرالي، مادام بعض دعاة التعددية الثقافية يتصورون أن تعزيز حقوق الأقليات وحمايتها دستوريا لا يشكل خروجاً عن مبادئ الليبرالية (الحرية والمساواة)، بل يقتضي الأمر فقط إعادة تأويل هذه المفاهيم حتى تتماشى مع السياق الثقافي الحالي الذي يتسم بالتنوع والتعدد.

ينتقد ويل كيمليكا التقليد الليبرالي والماركسي أيضاً في تعاملهما السيء مع موضوع الحقوق الثقافية وقضايا الأقليات والتسامح معها، مع العلم أن معظم الفلاسفة (ليبراليين أو ماركسيين) عاشوا في كنف مجتمعات تقوم على التنوع والتعدد، ومن المفارقة أن في حديثهم عن الدولة



والعدالة والتسامح عادة ما ينطلقون من افتراض ميتافيزيقي يصور الدولة بمثابة مجموعة أفراد منسجمين يتكلمون نفس اللغة ولديهم نفس الثقافة والدين<sup>(6)</sup>. حقيقة، لم يكن هذا النموذج سوى افتراضا في ذهن الفيلسوف، فحتى المدينة اليونانية على صغر حجمها لم تكن ذات يوم قائمة على الوحدة والتجانس، فقد عاش في أتيننا الأجانب والضيوف، أولئك الذين وفدوا عليها واستوطنوا في هامشها ويصطلح عليهم بـ «Metics» (الغريب). نفس الرؤية التي تنطلق من فرضية الوحدة ستحكم المشاريع الفكرية السياسية اللاحقة التي تعاملت مع الحقوق الثقافية للمجموعات بضرب من الإهمال النسبي أو التجاهل الحميد واعتبرت أن موضوع الأقليات والتسامح معها مزعج، ويمكن أن يؤدي إلى تشتيت الوحدة في الوقت الذي يبحث فيه المجتمع عن آليات ديمقراطية من أجل لم الشمل وتحقيق الوحدة رغم وجود التعددية الدينية والثقافية المعقولة بداخله<sup>(7)</sup>.

اعتقد الفيلسوف الأمريكي جون رولز الذي أحدث تحولا جوهريا في مسار الفلسفة السياسية المعاصرة<sup>(8)</sup> أن مبادئ العدالة وعلى رأسها الحرية تقتضي وجود التنوع والاختلاف على مستوى الاعتقاد، غير أن هذا التعدد والاختلاف الذي يتحدث عنه رولز لا يتعدى حدود الدولة القومية، ففي نظره، "يجب أن تنطبق نظرية العدالة الليبرالية على البنية الأساسية للمجتمع. لكن من هو المجتمع ذو الصلة؟ بالنسبة لرولز يتم تعريف المجتمع من حيث الدولة القومية. تشكل كل دولة قومية مجتمعا واحدا وتنطبق نظرية رولز داخل حدود الدولة القومية"<sup>(9)</sup> لأن مفترضات رولز خصوصا أسبقية الحق على الخير وإمكانية الوصول إلى الحق من خلال العدل يستدعي من الأفراد جهل وضعهم الثقافي في الوضع الأصلي والحال أنه إذا لم يتم احترام الثقافة بشكل عام، فإن كرامة أعضائها واحترامهم لذاتهم ستكون أيضا مهددة، فلا يمكن فصل الفرد عن ثقافته والثقافة المجتمعية في ظل ديمقراطية ليبرالية تعددية حتما<sup>(10)</sup>.

يبدو مما سبق، أن عملية بناء الأمة قامت أساسا على انتهاك حقوق الأقليات سواء عن طريق غزوها أو إبادة وفي بعض الأحيان جعلها على هامش المجتمع الأكبر... جل هذه الممارسات تم تبريرها عادة بدعوى الاستقرار والأمن، لكن من المفارقة الليبرالية أنه كلما تم إضعاف الأقلية بطريقة من الطرق إلا وازدادت قوتها، قومية الأقلية تتضاعف ولم تتضاءل في كيبيك واسكتلندا وكاتالونيا وفلاندرز وبورتوريكو... الأمر الذي دفع الليبرالية إلى الانتقال من قمع الأقليات إلى الرغبة في استيعابها والتسامح مع بعض ممارساتها عبر جعل المجتمع الأكبر أكثر تسامحا مع الاختلاف والتعدد، فضلا عن النظر إلى الحكم الذاتي والفيدرالية كمسارات معقولة في عملية بناء الأمة.

إن هذا التحول في منظور التسامح مع الأقليات يدفعنا إلى بسط التساؤلات الآتية: إذا كان الأفراد متشبعين بثقافة التسامح مع الاختلاف والتعدد، فهل يحتاجون إلى نظرية في حقوق الأقليات؟ لماذا لا يرضون بحقوق المواطنة المشتركة؟ هل من حق الليبراليين فرض قيمهم الليبرالية على مجتمعات وثقافات غير ليبرالية؟ هل التسامح مع الثقافات غير الليبرالية مطلق أم نسبي؟ إلى أي حد تتطلب التعددية الثقافية التسامح مع الممارسات التقليدية للثقافات الأخرى حتى لو كانت تنتهك مبادئ الحقوق الفردية والمساواة؟ وإلى أي حد يمكن إعفاء بعض المواطنين باسم الثقافة من إلزامية بعض القوانين؟

تعد جميع الديمقراطيات الليبرالية تقريبا إما متعددة القوميات أو متعددة الاثنيات أو هما معا، ويبقى تحدي التعددية الثقافية في استيعاب هذه الاختلافات القومية والاثنية بطريقة مستقرة يمكن الدفاع عنها أخلاقيا وسياسيا، هذه المهمة انبرى إليها ويل كيمليكا من خلال البحث في نظرية المواطنة متعددة الثقافات وسد الفجوة بين النظرية والممارسة العملية الليبرالية. وهذا ما جعل التعددية الثقافية شكلا من أشكال التسامح في الفكر الليبرالي المعاصر وتعويضا عن المظالم التاريخية التي نالت من حق الأقليات في الوجود<sup>(11)</sup>.

يجوز القول، إن ظهور مفاهيم من قبيل سياسة الاختلاف أو سياسة الاعتراف أو كذلك سياسة التعددية الثقافية هو بمثابة بديل لعلاج الأمراض الاجتماعية (الازدراء، الإقصاء، التهميش...) وقضايا الصراع العرقي والاثني الذي ينخر المجتمعات البشرية، "فمن الشائع على سبيل المثال، أن نقول إن التعددية الثقافية تعكس سياسة الاعتراف مقابل سياسة إعادة التوزيع، أو نقول إنها تسعى إلى سياسة الهوية في مقابل سياسة المصالح"<sup>(12)</sup>.



يقر صاحب **المواطنة متعددة الثقافات** بصعوبة حصر دلالات مفهوم التعددية الثقافية، نظرا لتشابهه مع مجموعة من المفاهيم الأخرى، مثل الاستيعاب، المواءمة، الاعتراف... "التعددية الثقافية مصطلح شامل يغطي مساحة واسعة من السياسات التي تستهدف توفير مستوى معين من الاعتراف العام ومساندة المجموعات العرقية الثقافية غير المسيطرة، سواء كانت هذه الأقليات ((جديدة)) (كالمهاجرين واللاجئين) أو أقليات قديمة (كالأقليات المستقرة تاريخيا والسكان الأصليين) وهذا يغطي أنواعا مختلفة من السياسات لأنواع مختلفة من الأقليات"<sup>(13)</sup>. والتعددية الثقافية ليست شكلا واحدا، بل أشكالا ويهتم ويل كيمليكا بالتعددية الثقافية المنسجمة مع مبادئ الليبرالية.

انطلقت أوديسة التسامح مع الأقليات العرقية والاثنية في الفكر الليبرالي المعاصر في ستينيات القرن الماضي، بسبب اندلاع الصراعات الاثنوثقافية وانبعث الشعوب الأصلية وتعبئتها السياسية، زيادة على ردود الأفعال ضد المهاجرين، الأمر الذي دفع بالديمقراطيات الغربية إلى توسيع دائرة التسامح مع الأقليات التي تم تهميشها من طرف المجتمع الأكبر بمبررات واهية من قبيل الحفاظ على الأمن الجغرافي والوحدة المرعومة.

لقد مر الجدل حول التسامح في الفكر الليبرالي من مجموعة من المراحل، تميزت المرحلة الأولى بتقديم التسامح الديني بديلا عن التعصب وسبيلا لتحقيق العيش المشترك؛ أما المرحلة الثانية فقد مثلت التعددية الثقافية صورة من صور التسامح.

إن بروز التعددية الثقافية في الغرب خلال ستينيات القرن الماضي، جاء نتيجة تراكم تاريخي من النضال ضد التهميش السياسي والسيطرة الثقافية، حيث وقع الانتقال من التعصب إلى التسامح الديني، بعد فصل مهام السلطة الروحية عن السلطة الزمنية في الغرب "وإذا كان قد حصل انتقال قضية التسامح من قضية دينية إلى قضية التعددية الثقافية، فإن هذا قد حصل في الغرب. وكان هذا الانتقال ممكنا لأن حرية المعتقد وحياد الدولة وفصلها عن الدين، كل هذا كان في الغرب"<sup>(14)</sup>. ثم بعد ذلك تم التفكير في فصل الدولة عن الاثنية والعرقية، من أجل تحقيق مواطنة مدنية مشتركة، بيد أن هذه المقاربة الإيديولوجية واجهت تحديات معقولة، لأن أغلب الديمقراطيات الغربية التي تدعي الحيادية تعزز ثقافة وهوية على حساب ثقافة أخرى عن طريق سياسات (اللغة واختيار النشيد الوطني والعطل)<sup>(15)</sup> إضافة إلى دور المناهج التعليمية في ترسيخ ثقافة معينة وصور نمطية في حق الأقليات.

يدافع ويل كيمليكا عن التعددية الثقافية التي تنسجم مع الليبرالية، وتتسامح مع بعض ممارسات الأقليات، لأن مطالب الأقليات ليست كلها معقولة ولا ينبغي التسامح معها بشكل مطلق، خصوصا إذا كانت هذه الأقليات غير ليبرالية أو أقليات دينية تريد الانسحاب من المجتمع الأكبر، أمام هذه المعضلة لم يجد ويل كيمليكا من مخرج إلا بالعودة إلى تأويل التسامح والبحث في أصوله داخل التقليد الليبرالي.

ينتقد صاحب أوديسة التعددية الثقافية تصور جون رولز في اعتقاده أن التسامح الديني والتعددية بدأ مع البروتستانتية، وفي هذا السياق لا يخفي (ويل كيمليكا) إعجابه بنظام الملل (الدخن) الذي كان سائدا إبان حكم الإمبراطورية العثمانية، رغم كونه غير ليبرالي، نظرا لافتقاره شرطا أساسيا وهو الاستقلالية، ففي الإمبراطورية العثمانية الحرية تمنح للمجموعات وليس للأفراد، "ما يميز الليبرالية عن خصومها ليس نبذ العبودية أو التعامل العنيف أو اللاإنساني ولا الالتزام ببعض أشكال التسامح داخل المجموعة. كل هذه الخصائص يمكن أن توجد في نظام (الملل) الذي تبنته الامبراطورية العثمانية والذي مكن المجتمعات اليهودية والمسيحية والمسلمة أن تتعايش بسلم إلى حد ما لمدة قرون، وفق نظام الحكم الذاتي، رغم أن نظام الملل بصفة عامة نظام متسامح مع اختلافات المجموعات لم يكن ليبراليا، لأنه لا يسمح للفرد بمعارضة مكونات النظام، بل بالأحرى كان في عمقه نظاما محافظا تيوقراطيا وذكوريا مما يتعارض مع مبادئ الحرية الفردية كما تصورها الليبراليون منذ لوك وكانط وأيضا ميل ورولز"<sup>(16)</sup>، عيب التسامح الديني في الامبراطورية العثمانية، هو افتقاره إلى مبدأ التكافؤ بين القوى المهيمنة (المسلمون) الذين منحوا القوى الضعيفة (الديانات الأخرى) بعض الامتيازات، إذن الأقلية لم تشارك في تشكيل البنية السياسية.

فرضت السلطة المركزية شكلا واحدا، من أشكال التسامح، فلم تجد الأقلية من خيار سوى الانصياع، هذا الترتيب لن يعتبره رولز حالة حقيقية للتسامح الديني، ليس فقط لأنه لا يتضمن الحريات الفردية ولكنه ثم في إطار من عدم التماثل الشديد في السلطة، ويدل التسامح



على عدم إجبار أو معاقبة الأفراد الذين يفضلون أسلوبا مغايرا في الحياة، ويحدث هذا الوضع عندما تمنح للأفراد الحق في مراجعة تصوراتهم عن الخير والحياة الجيدة، لكن الأفراد من الصعب عليهم مراجعة تصوراتهم عن الخير إلا في مجتمع يسود فيه التسامح.

إذا كان رولز يؤمن بشكل واحد للتسامح وهو حرية الضمير، "فهناك نموذجا ثانيا للتسامح يعتمد على حقوق المجموعة بدلا من الحرية الفردية. وفي كلا النموذجين. تتم حماية المجتمعات الدينية من الاضطهاد ولكن بطرق مختلفة"<sup>(17)</sup> تدعم هذه الفكرة فرضية النسبية الثقافية التي تؤمن بدورها بضرورة التسامح مع الثقافات المختلفة وتنوع أساليب التسامح، حيث لا تملك أي مجموعة ثقافية معينة الحقيقة، فيجب منح الثقافات نفس القدر من التقدير والاحترام.

## 2. التسامح ومبدأ حيادية الدولة

استنتج بعض رواد الفكر الليبرالي من تجربة الصراع الديني، فكرة الفصل بين الكنيسة والدولة<sup>(18)</sup> من أجل الخروج من حالة العنف وتأكيده حرية الضمير التي تضمن للجميع الحق في التدين دون خوف من أحد أو من الدولة نفسها وهي دولة محايدة بطبيعتها. إن هذه التجربة في التعامل مع الصراع الديني تم تطويرها وتوسيعها في بعض بلدان أوروبا الغربية وأمريكا للتعامل مع الاختلافات الاثنوثقافية "وفكر العديد من ليبرالي ما بعد الحرب، في أن التسامح الديني الذي يقوم على فصل الكنيسة عن الدولة، يقدم أيضا نموذجا للتعامل مع الاختلافات الاثنوثقافية.

وفي ظل هاته النظرة، تعد الهوية الاثنية- مثلها مثل الديانة- أمر يعبر عنه الناس بحرية في حياتهم الخاصة، ولا يدخل ضمن اهتمامات الدولة. ولا تعارض الدولة حرية الشعب في التعبير عن ارتباطاتهم الثقافية الخاصة، ولا هي تغذيه- وإنما تتجاوب معه ((بتهاون حميد)) على حد تعبير ناثان غليزر Nathan Glazer<sup>(19)</sup> وكأن لسان حاله يقول لا ينبغي للدولة أن تتدخل في السوق الثقافية والرأسمال الرمزي عبر الوقوف على قدم الحيادية أمام جميع الثقافات دون أن تتحيز لثقافة على حساب أخرى، فهي فوق الثقافات والمواطنة المدنية تتأسس على الإيمان بالقيم وليس الانتماءات العرقية أو القومية أو الدينية.

تقتضي حيادية الدولة، من بين ما تقتضيه، التسامح وعدم نشر تصور معين للخير والسماح للجميع بتكوين قناعات شخصية، دون إجبار وعدم تضيق القيم الجوهرية لطرق الحياة المختلفة، وقد اعتقد نقاد التعددية الثقافية أن ترسيخ حيادية الدولة والإيمان بمبادئ حقوق الإنسان العامة كافية لإنصاف جميع الأقليات، دون الاكتراث بسياسة الاعتراف والتعددية الثقافية، لأن منح المجموعات الثقافية حقوقا متميزة يعد خروجاً عن مسار الليبرالية ومساهمة في نشر قيم غير ليبرالية. وقد جرت العادة أن يتم تقديم دستور الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا في التسامح، من خلال قاعدة عدم التحيز العرقي أو الاثني.

يشكك ويل كيمليك في صحة هذا الادعاء، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الثقافة الانجليزية داخل المؤسسات وتجعل منها شرطا للحصول على الجنسية، فضلا عن ترسيخ تاريخ معين في المناهج الدراسية، "تاريخيا، كانت القرارات المتعلقة بحدود حكومات الولايات، وتوقيت قبولها في الاتحاد، تتخذ بشكل متعمد لضمان أن الناطقين باللغة الانجليزية سيشكلون أغلبية داخل كل ولاية من الولايات الخمسين المكونة للاتحاد الأمريكي. وقد ساعد هذا في ترسيخ هيمنة اللغة الانجليزية من خلال العديد من السياسات المستمرة، على سبيل المثال يعد تعلم الأطفال الانجليزية في المدارس مطلبا قانونيا"<sup>(20)</sup>.

إن ترسخ الهوية الوطنية يفترض ممارسة لغوية معينة، وتكشف الدراسات العلمية بخصوص تطور اللغة أن عدم استخدام اللغة الأم في المؤسسات يجعل مصيرها الاندثار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية لا يسمح إلا باللغة الانجليزية داخل المؤسسات، ماعدا (بورتوريكو) التي لديها وضع خاص وتستخدم اللغة الإسبانية كلغة رسمية في الحياة اليومية. والحال أن تعزيز الاندماج عن طريق المواءمة الانجلوسكسونية همش مطالب مجموعة من الجماعات الثقافية (السود، السكان الأصليون، المهاجرون...) من الواضح أن الدولة ليست محايدة ومتسامحة بشكل كلي فيما يتعلق بلغة المهاجرين وثقافتهم.



### 3. مفارقات التسامح في الفكر الليبرالي المعاصر

يبدو أن حقوق الإنسان التقليدية والتسامح عن طريق عدم التحيز لثقافة معينة، عاجز عن حل مجموعة من المعضلات التي تسببت فيها عملية بناء الأمة، من بينها: أي ثقافة ينبغي أن تغطي بالدعم الحكومي؟ ما هي درجة الاندماج المطلوبة؟ هذه الأسئلة المخرجة دفعت بعض أنصار التقليد الليبرالي إلى الشعور بالخوف من مطالب الأقليات بدعوى أنها تنم عن التمييز العرقي والفرقة العنصرية.

من البين أن التوجس من تسييس التسامح مع الأقليات دفع الأمم المتحدة إلى حذف كل ما يشير إلى حقوق الأقليات في فترة من الزمن، لذلك يرفض ويل كيمليكا هذه الزاوية من النظر، ويرى في المقابل أن الدفاع عن حقوق الأقليات المعقولة يعزز قيم الفكر الليبرالي (الحرية والمساواة)، أما الحديث عن حيادية الدولة كشكل من أشكال التسامح مع جميع الثقافات فهو مستحيل، وفي الحقيقة إن من المهام الأساسية للدولة الليبرالية حماية الحقوق الفردية والجماعية وتشجيع التنوع الثقافي "إن إحساس الناس بالحرية الفردية والاستقلالية ذات المعنى يرتبط عادة بالمشاركة في ثقافتهم الوطنية"<sup>(21)</sup> لأن العضوية الثقافية توفر خيارات وسياقات متعددة للاختيار.

يمثل حرمان الأقليات الثقافية والجماعات الدينية في الدول الغربية من التعبير عن هوياتها وخصوصياتها في الفضاء العمومي اعتداء على إنسانية الإنسان وتحريف لمسار الليبرالية التي خرجت من أحشاء التسامح، وفي الحقيقة إن الدول التي تعزز ثقافة التسامح وتعترف بالتنوع والاختلاف بشكل رسمي دون تحيز (سويسرا) هي أكثر الدول استقراراً في المنطقة الأوروبية حسب ويل كيمليكا والوصول إلى معيار الفصل بين التسامح والتعصب، ينشأ حسب المقاربة الليبرالية نتيجة إجماع سياسي وليس عقدي، "فإن القيم السياسية للتسامح، واحترام الأقليات، والحرية الدينية المتساوية، يمكن تبريرها حتى تجاه المواطنين الذين يكون تفكيرهم الوحيد دينياً"<sup>(22)</sup>.

أثارت سياسة التعددية الثقافية داخل الفكر الليبرالي المعاصر، قضية حدود التسامح مع الممارسات غير الليبرالية، خصوصاً تلك التي تعتدي على مبادئ الحقوق الفردية وتتحجج باسم الخصوصية الثقافية والرغبة في الحفاظ على النقاء الثقافي ووحدة الجماعة، على سبيل المثال يطالب السيخ ببعض الإعفاءات القانونية من أجل انضمامهم للشرطة، ويطالب المهاجرون المسلمون<sup>23</sup> من إعفائهم من تشريع الإغلاق يوم الأحد وذبح الأضحية في المنازل، في الوقت الذي تمارس فيه الحكومة القبلية لهنود بويلو العنف ضد أفرادها الذين يرفضون الدين التقليدي ومجموعات أخرى تحرم الفتيات من التعليم والنساء من تولي المناصب وتسعى جماعة الأميش إلى نيل الاعتراف بخصوصيتها الثقافية المتمثلة في الإعفاء من التعليم الإلزامي ومعارضة قيم الحداثة<sup>24</sup> وإذا كانت المنظومة الليبرالية بمثابة خيار من بين خيارات متعددة لتنظيم المجتمع، أليس من باب التعصب فرض قيمها على ثقافات غير ليبرالية؟

هذا سؤال صعب، أثار العديد من النقاشات الفلسفية بين أنصار الليبرالية، فمنهم من دعا إلى ترك ثقافات المجموعات غير الليبرالية وشأنها دون مساعدة من الدولة (تشاندران كوكاتاس Chandran Kukatas) وبعضهم الآخر فكر في تطوير نظرية ليبرالية في التسامح الجديد (ويل كيمليكا).

دافع ويل كيمليكا عن حق الليبراليين في التدخل في الجماعات التي تضطهد أفرادها ولو استدعى الأمر استخدام القوة، لأن التسامح الليبرالي محدود جداً، ويفرض القيود الداخلية التي تستخدمها المجموعات الثقافية ضد أفرادها لمنعهم من حق الاستقلالية الفردية، "آمن الليبراليون بمفهوم محدد جداً للتسامح. مفهوم يتضمن حرية الوجدان الفردي، وليس فقط العبادة الجماعية. إن التسامح الليبرالي، يحمي حق الأفراد في الانشقاق عن مجموعتهم، وكذلك حق المجموعات في عدم اضطهاد الدولة لهم. إنها تحد من قدرة المجموعات غير الليبرالية على تقييد حرية أعضائها، وكذلك سلطة الدول غير الليبرالية على تقييد العبادة الجماعية."<sup>(25)</sup> المبتغى تعزيز الحقوق الفردية قبل الحقوق الجماعية.





ميز ويل كيمليكا بين مفهومين أساسيين تفرضهما مبادئ الليبرالية، أولاً، القيود الداخلية (تقييد الجماعة لحرية أفرادها) ثانياً، الحماية الخارجية (الحد من تدخل المجتمع الأكبر في ثقافة الأقلية والمساواة بين المجموعات الثقافية). وبفضل هذا التمييز اعتقد أن الليبرالية الثقافية ملزمة بالدفاع عن الحماية الخارجية وغير مطالبة بالدفاع عن القيود الداخلية.

عندما تسعى النظرية الليبرالية للدفاع عن الحماية الخارجية وتعزيز مبدأ استقلالية الفرد داخل المجموعة، فإن دفاعها ليس مطلقاً، لأنها لا تتسامح مع أي مجموعة تريد التدخل في البنية الاجتماعية والسياسية للمجموعات الأخرى، وكل مجموعة ثقافية تؤمن بالمساواة بين المجموعات وتدافع في الداخل عن مبدأ الحرية، فهي مجموعة ثقافية ليبرالية، لكن هل كل مجموعات الأقليات ليبرالية؟ كيف ينبغي التعامل معها في حالة انتهاك القيم الليبرالية؟ ألا يستدعي الواقع التعددي التفكير في شكل آخر من التسامح مع المجموعات غير الليبرالية؟

اختلف الليبراليون أشد الاختلاف في الجواب عن هذه الحالات الصعبة في استيعاب الأقليات غير الليبرالية، فمنهم الجماعاتيون (مايكل ساندل Michael sandel) قاموا بتأويل مفهوم الاستقلال الفردي من منطلق الهوية الجماعية والحفاظ على الغايات التأسيسية، لذلك كانوا متعاطفين من هذا المنظور مثلاً مع جماعة الأميش في سحب أبنائها من المدارس ومدافعين عن قضية هوفر (hofer<sup>26</sup>) بينما الفردانيون (دعاة الليبرالية السياسية) أيدوا حرية الوجدان والاستقلالية المطلقة للفرد في مراجعة غاياته (رولز).

شكل الارتباط العضوي بين التسامح والليبرالية في فترة من الزمن إلى محاولة فرض هذا التوجه في مختلف السياقات خصوصاً في الدول (التي لا تحترم مبادئ الليبرالية، المملكة السعودية في تعاملها مع النساء) ألمانيا في (عدم منح الجنسية للأتراك) مما أثار حفيظة مجموعة من المنظرين السياسيين الذين شككوا في علمية المعايير ومدى موضوعية الطرف الثالث الذي من المفترض أن ينصف المتضرر "لقد تغير موقف الليبراليين من فرض الليبرالية على مر السنين، ففي السياق الدولي، أصبح الليبراليون يشككون بشكل متزايد في استخدام القوة لإجبار الدول الأجنبية على الامتثال للمبادئ الليبرالية. وظن العديد من الليبراليين في القرن التاسع عشر، بما في ذلك (( جون ستورانت ميل)) أن الدول الليبرالية لها ما يسوغ استعمارها للدول الأجنبية من أجل تعليمها المبادئ الليبرالية. ومع ذلك، فقد تخلى الليبراليون المعاصرون بشكل عام عن هذا المستند باعتباره غير حكيم وغير شرعي، وسعوا بدلاً من ذلك إلى تعزيز القيم الليبرالية من خلال التعليم والإقناع، والحوافز المالية<sup>(27)</sup> والمراجعة القضائية للأحكام الصادرة عن الحكومات القبلية والدول.

تؤمن الليبرالية الإصلاحية بضرورة التعايش مع الثقافات غير الليبرالية في مرحلة معينة من التاريخ والسعي في نفس الوقت إلى تحرير هذه الثقافات من الداخل عبر تعزيز ثقافة الحوار، وقد أكدت بعض الدراسات السوسيولوجية بخصوص حدود التسامح في الدول الغربية المعاصرة حسب ويل كيمليكا أن العديد من مواطني الدول الغربية يخشون من التسامح مع جميع مطالب الأقليات القومية والاثنية ويشددون على ضرورة توضيح حدود التسامح.

تفترض سياسة التعددية الثقافية الالتزام بسيادة الدستور، ومن المحتمل أن تسن قوانين تنتهك التسامح، إضافة إلى الحدود القانونية، هناك حدود أخلاقية تتجلى في الالتزام المتبادل أي التعبير عن الثقافة والمعتقدات شريطة أن يتم احترام وقبول رأي الآخر في التعبير عن آرائه ومعتقداته، وعلى سبيل المثال في كندا وهي الدولة التي تبنت سياسة التعددية الثقافية كشكل من أشكال التسامح مع الأقلية سنة 1981 تؤكد في ديباجة قانون التعددية الثقافية على " حقوق الإنسان الفردية، الحرية والمساواة بين الجنسين، تعزيز الحرية الفردية، تعزيز مكانة استخدام اللغات الرسمية، تعزيز التفاعل بين الأفراد والمجتمعات من أصول مختلفة<sup>(28)</sup>، يتضح أن التسامح يخضع لقانون حقوق الإنسان ويمكن أن يتم إبطاله إذا ما تعارض مع ميثاق الحقوق والحريات.

باختصار، يستدعي التسامح في السياق الغربي المعاصر التقييد بمجموعة من الحدود، على رأسها ما هو قانوني وأخلاقي وحقوق، فضلاً عن حدود إبستمولوجية تتجلى في التقييد بدلالة محددة للتسامح، فعادة ما يتم اعتبار التسامح فضيلة المؤسسات الليبرالية وأداة لتعزيز التنوع والتعدد



الثقافي، بيد أن هذه الفرضية تصطدم بعدة تحديات، تجعلها تتراوح بين الإخفاق والنجاح، وفي بعض الأحيان تتم الاستعاضة عن التسامح الثقافي بالتكامل المدني.





## على سبيل الختم:

صفوة القول، تثير قضية حدود التسامح والتعددية الثقافية، في الفكر الليبرالي المعاصر الكثير من القضايا والأسئلة العميقة، حول سبل تحقيق العيش المشترك في ظل الانقسامات القومية، العرقية والاثنية... التي ازدادت حدتها خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانفجار الصراع الاثني في يوغوسلافيا.

يشكل الحديث عن حدود التسامح، مثل محاولة لدخول غابة بلا تشوير، لأن هذا المفهوم يحتوي على الكثير من التناقضات فهو مفهوم مركب، سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة، ويقال عادة إن التسامح ينتهي عندما يبدأ التعصب، لكن من المسؤول عن وضع الحدود دون تحيز أو محاباة؟

يمكن القول إن الديمقراطية الغربية تعاني من عياء واضح، بسبب التشكيك في جدواها وبروز الشعبوية السياسية، على مستوى الخطاب والممارسة، هذا الوضع تحديدا انعكس بشكل مباشر على قضية حدود التسامح من خلال ازدواجية الخطاب والمعايير.

عندما نقول، إن الليبراليين يدافعون عن التسامح، يفترض الأمر الإشارة إلى أي نوع من التسامح؟ إنهم يدافعون عن التسامح الذي يتضمن الحرية الفردية وليس الجماعية، الشيء الذي ولّد استبعاد مجموعة من الثقافات من دائرة التسامح وجعلها على هامش المجتمع.

إن تفكيك حدود التسامح من مختلف المرجعيات (الأخلاقية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية...) ضرورة منهجية لتفادي الارتباك والازدواجية في المعاملة، والتناقض على مستوى الفكر، إضافة إلى تجسير الهوة بين النظرية والممارسة، وقد وعد ويل كيمليكا القارئ للقيام بهذه المهمة، لكنه ظل وفيا للنزعة الليبرالية المتمركزة على النموذج الكندي من أجل تعميمه.

## الهوامش:

<sup>1</sup> ويل كيمليكا Will Kymlicka فيلسوف سياسي كندي، من مواليد 1962م. ولد ونشأ في كندا، وتلقى تعليمه في جامعة كوينز وأكسفورد، وشغل مناصب عدة في جامعات كندية وأمريكية وأوروبية مختلفة قبل أن ينتقل إلى كوينز. وهو أيضا أستاذ زائر في برنامج دراسات القومية في جامعة أوروبا الوسطى في بودابست. نشر العديد كتب، وأكثر من 200 مقالة ترجمت إلى 34 لغة. وحصل على العديد من الجوائز، بما في ذلك الدكتوراه الفخرية من جامعة كوبنهاغن في عام 2013 وجامعة لوفين في عام 2014، والميدالية الذهبية لعام 2019 من مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية في كندا، وميدالية بيبير تشوفو لعام 2021 من الجمعية الملكية الكندية.

<sup>2</sup> للاطلاع أكثر أنظر كتاب "المواطنة متعددة الثقافات نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات"، ويل كيمليكا، ترجمة، عبد النور خراقي، الجامعة الأمريكية، بغداد، ط1، 2021، ص 65-84.

<sup>3</sup> بفضل هيمنة الفردانية على الفضاء العمومي اعتقد دعاؤها أن مصير الجماعة إلى الزوال، نظرا لاستخدام مفهوم الجماعة في تبرير الأنظمة النازية والفاشية لكن " خلال العشرين سنة الأخيرة عاد مفهوم الجماعة إلى السطح. وبرزت في الفلسفة السياسية مدرسة فكرية بأسرها تعرف تحت اسم "الجماعية" تتمثل أطروحتها المركزية في التأكيد على ضرورة إعطاء مفهوم الجماعة حق قدره من الاهتمام تماما مثلما هو الأمر بالنسبة إلى، أو حتى قبل، مفاهيم الحرية والمساواة" راجع ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة منير الكشوش، سيناترا المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010 ط 1، ص 268.

<sup>4</sup> W.kymlicka , **Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship**, Oxford University Press, First published 2001,P9.

<sup>5</sup> W.kymlicka ,**Politics in the Vernacular**, Ibid, p8.

<sup>6</sup> اعتقد رواد الفلسفة السياسية الكلاسيكية ( أفلاطون، أرسطو) أن المدينة- الدولة عبارة عن وحدة عضوية قائمة على التناغم والانسجام، لذلك تصور أفلاطون مثالا أن العدالة فضيلة داخل المدينة وهي انسجام وتعاون أفراد المجتمع عن طريق التزام كل فرد بالوظيفة المودكولة إليه من طرف الطبيعة وهذه الأخيرة لا تقوم على المساواة أي "إننا لسنا جميعا سواء، دائما تتباين طبائعا ويوجد بيننا فروق كامنة تجعل كل منا صالحا لعمل معين" (أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: فؤاد زكرياء، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، د ط، ص 226). وبهذا المعنى، تحدد دلالة الظلم في اعتداء أحد الأفراد على الآخرين من خلال التطاول على مهامهم



ومن البين أن المرجعية الطبيعية والنظرة الميثاقية للكون هي مرجع أفلاطون في حديثه عن الانسجام والعدالة، وبفضل مقولة الانسجام أقصى أرسطو العبيد، الأجانب، الأطفال... (ولا يتمتع الأجانب في كثير من الأماكن حتى بهذه الحقوق كاملة، بل يحتاجون إلى كفيل، بحيث لا يشتركون إلا بشكل ناقص في مثل هذه الجماعة)؛ فهم كالأطفال الذين لم يبلغوا سن التسجيل بعد، أو كالمسنين الذين اعتزلوا المسؤوليات" أنظر:

Aristote, **Les politiques**, traduction et présentation par : Pierre Pellegrin, Paris : Flammarion, 2015,[1275a].

<sup>7</sup> يدحض ويل كيمليكا هذا التصور من منطلق أن الدفاع عن حقوق الأقليات لا يتعارض مع مبادئ الليبرالية، بل إن "حقوق الأقليات هي مكون شرعي من مكونات التقاليد الليبرالية"، أنظر ويل كيمليكا، **المواطنة متعددة الثقافات نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات**، م س، ص 92.

<sup>8</sup> رغم الاختلافات الجذرية بين تصورات ويل كيمليكا وجون رولز على مستوى بلورة أسس المواطنة والعدالة، وجد فيلسوف التعددية الثقافية نفسه مضطراً للتفكير مع رولز وضده، يقول كيمليكا: "تكتسي نظرية رولز في العدالة أهمية تاريخية لأنها مكنتنا من الخروج من مأزق التخبّط بين المنفعة والحديّة. وإن طغت هذه النظرية على حقل الفلسفة السياسية فليس لأنها تحظى بقبول الجميع، إذ قلة من المؤلفين يقبلون بها بكاملها وإنما لأن كل منظري العدالة الذين أتوا بعد رولز يقدمون أنفسهم وفق الموقف الذي يتخذونه من نظريته وينبغي عليهم لعرض نظرياتهم، شرح أسباب الاختلاف والتمايز عن نظرية رولز. لن يتسنى لنا بالتالي فهم كل هذه المؤلفات حول العدالة الصادرة مؤخراً إن لم نفهم مؤلف رولز"، ويل كيمليكشا، **مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة**، ترجمة منير الكشوش، سيناترا المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ط 1، ص 83.

<sup>9</sup> W. kymlicka, **Politics in the Vernacular**, Ibid, p 221.

<sup>10</sup> تجاهلت الوثائق الدولية الحقوقية الإشارة إلى حقوق الأقليات بدعوى أن حقوق الإنسان كافية لتعميم الثقافة الحقوقية، لكن رغم أهمية هذه الحقوق، فإنها غير كافية للتجاوب من الناحية العملية مع مطالب الأقليات، فكل دولة تحمل في بطونها أقليات اثنية أو عرقية لكنها تريد تجاهل الأمر، وعلى نحو مماثل يقول ويل كيمليكا "أن العديد من الديمقراطيات الغربية متعددة القوميات". **المواطنة متعددة الثقافات**، م س، ص 25.

<sup>11</sup> أشار ويل كيمليكا إلى العديد من المظالم التاريخية التي تعرضت لها الأقليات الثقافية مثل: التطهير العرقي، الإبادة الجماعية، إجبار الأقليات على الاندماج، الاستعمار... وقد كانت لهذه المظالم آثار سلبية على مستوى العيش المشترك وعلاجها يقتضي تدويل حقوق الأقليات وعدالة انتقالية عن طريق التعويض عن هذه المظالم "فضلاً عن ذلك فإن ممارسات التعددية الثقافية الحرة في الغرب تظهر لنا أن التنوع العرقي يمكن معالجته بطريقة تتسق مع قيم الحقوق الإنسانية والديمقراطية. وبهذا المعنى فمن المناسب والواقع أنه مسألة ضرورية أن يؤثر الأمران: الخوف من العنف العرقي، والأمل في التعددية الثقافية الليبرالية في المجتمع"، ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع (ج 1)**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2011، عدد 377، ص 74.

<sup>12</sup> ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية (ج 1)**، م س، ص 104.

<sup>13</sup> المصدر نفسه، ص 36.

<sup>14</sup> علي أومليل، **من التسامح إلى التعددية الثقافية**، (ضمن مؤلف جماعي) **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون**، تحرير وتقديم، عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2013، ص 103.

<sup>15</sup> من المفترض أن سياسات اللغة يجب أن تعزز الاندماج وتحمي الاعتراف، لأن الرأسمال الرمزي يعزز التماسك ويحقق الأمن بحيث "أصبح من الواضح أن التحدي العملي المتمثل في تعزيز التحول الديمقراطي في مختلف أنحاء العالم يتطلب الاهتمام بقضايا التنوع اللغوي" أنظر:

W, kymlicka and Alan patten, **Language Rights and Political Theory**, OXFORD UNIVERSITY PRESS, 2003, p3.

<sup>16</sup> W, kymlicka, **The Rights of Minority Cultures: Reply to kukathas in politicaltheory**, vol.20.No.1, february 1992,p,142.

<sup>17</sup> W, Kymlicka, **Two Models of Pluralism and Tolerance**, *Analyse and Kritik*, vol. 14, no. 1, 1992, p,34.

<sup>18</sup> سبق أن دعا جون لوك إلى ضرورة فك الارتباط بين السلطة الزمنية والروحية بعدما عاش وضعاً مأساوياً بسبب التعصب واللاتسامح الذي مرق أوروبا وحدث بين أبناء نفس الديانة، لذلك ألح على ضمان حرية الضمير وعدم تدخل السلطة الزمنية في مهام السلطة الروحية، فالحاكم ليس وصياً على خلاص المواطنين وليس من حقه تغليب دين على حساب دين آخر، "وإذا لم نفعل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التي سنتنشأ على الدوام بين من يملكون الاهتمام بصالح نفوس البشر من جهة، ومن يهتمون بصالح الدولة من جهة أخرى" (جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة: منى أبو ستة، تقديم ومراجعة: =مراد وهبة، المجلس الأعلى



للتقافة القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 23). لكن من المفارقات العجيبة أن صاحب رسالة التسامح يرفض التسامح مع الملحد بدعوى أن الإلحاد يشكل خطراً على الدولة والدين عموماً، ويظهر أن تقليد وضع حدود وإطارات للتسامح لكي لا يتحول إلى نقيضه تقليد قدم في التراث الليبرالي.<sup>19</sup> ويل كيمليكا، المواطنة متعددة الثقافات نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، م س، ص 13.

<sup>20</sup> W, kymlicka, **Politics in the Vernacular**, Ibid, p 24.

<sup>21</sup> Ibid, p 228.

<sup>22</sup> A. Catherine, **Tolérance et raison publique, Le libéralisme politique de John Rawls**, collective work : La Tolérance politique, classiques Garnier, paris, 2019, p 25.

<sup>23</sup> تواجه الأقليات المهاجرة المسلمة مثل غيرها من الأقليات المهاجرة صعوبات كثيرة في الاندماج " ولكي يتمتع المسلمون بالحرية والاختيارات ذات المعنى في الحياة فإنهم لا بد أن يدمجوا بعض مكونات ثقافة الأغلبية حتى ولم لم يمارسوا كل معايير وممارسات المجتمع " انظر :

A.BHUIYAN, **ACRITICAL PESPOSE TO WILL KYMLICA'S VIEW OF MULTICULTURALISM**, HUMAN AFFAIRS 21, 2011, p 135

<sup>24</sup> يرى نقاد التعددية الثقافية أن مثل هذه الإعفاءات تنم عن تشجيع الأفراد على الانسحاب من المجتمع وتحويل الاختلاف والتعدد لأنها تؤسس لنسبية ثقافية تؤدي إلى تحديد القيم الكونية، يُنظر: بريان باري، نقد مساوئي للتعددية الثقافية، (ج 1)، ترجمة: كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2011، عدد 382، ص 185.

<sup>25</sup> ويل كيمليكا، المواطنة متعددة الثقافات نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، م س، ص 270.

<sup>25</sup> بسبب الردة طردت سلطات الكنيسة الهوتريته hutterite عضوين من الجماعة وجردتهم من جميع ممتلكاتهم، ودافع الهوتريون عن هذه الممارسة على أساس أن حرية الدين تحمي قدرة الجماعة على العيش وفقاً لمذهبها الديني، ونفس الأمر = تكرر مع إعفاء الولايات المتحدة " الأميش Amish وهي طائفة مسيحية يعد عمرها بالقرون من القوانين المتعلقة بالتعليم الإلزامي للأطفال. كما تقدم كندا إعفاء مماثلاً لعدد من الطوائف المسيحية القديمة المنونايت Mennonites، والدخبور Doukhobours والهتريت، بحيث يمكن لأعضاء هذه الطوائف سحب أبنائها من المدارس قبل سن السادسة عشرة، كما أنهم ليسوا مطالبين بتدريس المناهج الدراسية المعتادة " يُنظر : ويل كيمليكا، المواطنة متعددة الثقافات نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، م س، ص 77.

<sup>27</sup> المصدر نفسه، ص 283.

<sup>28</sup> W, kymlicka, **Politics in the Vernacular**, Ibid, p 173.